في الظاهرة النحوية
بين الفصحى ولهجاتها

د. نهاد الموسى

الفهرس

هذه المقالة : الموضوع ـ الدافع ـ المصادر ـ الطريقة ـ الملاحظات ـ الغاية .

الامثلة (المقدمات)

(١) في الأبنية (الصرف)

أ من المشتقات : بناء مفعول من الثلاثي والثلاثي الاجوف .

ب ـ من الجمع : جمع فَعْلة جمع مؤنث سالما .

ج ـ من الإبدال : ابدال التاء طاء .

د ـ من الإعلال : ابدال الواو من فُعلى ياء .

هـ ـ من الوقف : الوقف على الاسم المنون غير المؤنث بالتاء .

(٢) في التراكيب وحركات الاواخر (النحو)

أ ـ من الإسناد : عسى بين الإسناد الى الظاهر والإسناد الى الضمير .

ب ـ من الحذف : خبر « لا » النافيـة للجنس بين الحذف الجائز والحذف الواجب .

جـ — من الإعراب بالحركات : « غير » الاستثنائيـة .

د — من الإعراب بالعلامات الفرعية : إعراب المثنى .

هـ — من الإعراب بالعلامات الفرعية ، أيضا : إعراب كلا وكلتا .

و — من حركات البناء : حركة الهاء من ضمير الغائب المتصل .

(٣) في المشترك بين الابنية والتراكيب . . . . . .

— علامة التأنيث والمنع من الصرف: الوصف على « فعلان » بين الصرف ومنعه.

الملاحظات (النتائج)

أ — اصول بنـاء الفصحى . ب — اتجـاه الى التجميع . جـ — الفصحى في ذاتهـا . د — إلف الفصحى والرؤية الجديدة . هـ — لا مدح ولا قدح . و — توجيه في تيسير النحو . ز — القواعد المشتركـة والقواعد الخاصة . ح — وجود اللهجـات الخاصة أتوسعة هو وتيسير أم تشعيب وتصعيب .

المصادر :

هذه المقالة

الموضوع

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

استخرجت في هذه المقالة طائفة خاصة من امثلة « الظاهرة النحوية » (١) استوت لها في بناء العربية الفصحى صورة معلومة قررتها مقاييس النحويين وقدمتها ، ورسخهـا الاستعمال وأفاض عليها حياة متصلة . وكان لهذه الطائفة من الامثلـة في بعض اللهجـات العربية القديمة، صورة اخرى مختلفة سجلتها كتب النحويين في مرتبة ثانوية أو انزلتها مقامـا غير محمود ، ولم يتح لها ان تحيا في الاستعمال الا في نطاق ضيق محدود .

---

(١) اقتصرت في نعت (الظاهرة) على ذكر صفتها (النحوية) جريا على التقليد المشهور عند المولفين العرب في اطلاق (النحو) للدلالة على علم التراكيب وحركات الأواخر (النحو) وعلم بنية الكلمة (الصرف)، فان هذه الأمثلة انتظمت نماذج من النحو واخرى من الصرف ، غير انني خالفت في سوق الأمثلة عن طريقة التبويب في التآليف النحوية فقدمت المسائل الصرفية على المسائل النحوية . وواضح ان المراد بعبارة (الظاهرة النحوية) هنا هو (القواعد النحوية) جميعاً ، وربما عرض في هذه المقاله استعمال (الظاهرة النحوية) بمعنى القاعدة النحوية الواحدة ، وليس في هذا بأس ، لأن قرينة السياق ستفرق عند ذلك وتنفي اللبس .

الدافـــع

وقد لفتني الى هذه الطائفة من الامثلة ،ودفع بي الى استخراجها ، وعرضهـــا أنني وجدت صورتها في الفصحى، وهي الصورة المقدمة المختارة التي كُتِب لها الشيوع والحيـــاة في الاستعمال تأتي على وجه متعدد الملامح ، متشعب القسمات ، على حين أجد صورتهـــا في تلك اللهجات المعيّنة تجري على طريقة واحدة لا تتعدد ، أو تتخذ شكلا مستويـــا منسجما لا يتشعب .

المصـــادر

وكان جلّ اعتمادي ، فيما استخرجت من هذه الأمثلة ، على المصادر النحوية الأصول ويجد القارىء ثبتا بهذه المصادر في نهاية المقالـــة ، فلا اذكر منها هنا شيئا، تجنبـــا للتكرار.

الطريقـــة

ويقوم عملي ، في المقالة ، على استقراء المصادر استقراء داخليا ، وتخليص الامثلة ، وتجريد ملامحها ، والمقارنة بين الصورة التي يأخذها كل منهـــا في الفصحى والصورة التي كان يأخذها في احدى تلك اللهجات .

الملاحظـــات

وقد ذيّلت ما عرضت من تلك الامثلة بطائفة من الملاحظات هَدتْني اليها محاولة ،في لاجتهاد ، أوليّة متواضعة.

الغايـة

وعسى ان يكون في هذه المقالـــة نفع ، او بعض نفع ، فيما نسعى فيه من مراجعـــة الدراسة النحوية ، وما نرنو اليه من تجديد رؤيتنا للفصحى ، ولعله يكون فيها مشاركة ، او بعض مشاركة في هذه الجهود التي تُبذَل تَطلّعا بالعربية الى نهضة مستأنفة صحيحة .

الامثلـــة (المقدمـــات)

(١)

في الابنية (الصرف)

أ – من المشتقات : بنـــاء مفعول من الثلاثي والثلاثي الاجوف

وصياغة عنوان هذا المثال الأول مستمدة من حكم العربية الفصحى في بناء اسم المفعول، وهو حكم سائد مشهور . ولعل ما في صياغة العنوان من ذكر الخاص (الثلاثي الأجوف) بعد العام (الثلاثي) إلماح دالّ على ان بناء المفعول من الثلاثي الاجوف يشكّل تفريعـــا على القاعدة في بناء العربيـــة الفصحى ، ذلك ان لصياغـــة اسم المفعول من الثلاثي فيهـــا قاعدة رئيسية هي أن يُسْبَك في قالب (مفعول) هكذا :

الثلاثي	اسم المفعول منـــه
علم	معلـــوم
طلب	مطلوب
نصر	منصـــور
وعـــد	موعـــود
ورد	مورود . . . . الخ

فاذا كان الثلاثي اجوف يائيا او واويا بُنِي اسم المفعول منه في قالب آخر مختلف هكذا :

الثلاثي الاجوف اليائـــي	اسم المفعول منه
بـــاع	مبيـــع
خـــاط	مخيط
غـــاط	مغيـــط
دان	مديـــن
الثلاثي الاجـــوف الواوي	**اسم المفعول منه**
عـــاد	معـــود
صـــان	مصـــون
قـــاد	مقـــود
قـــال	مقـــول

وأصل هذا القالب الاخر ، في قيـــاس النحويين وتأويلهم ، هو مفعول ايضـــا .
وأصل امثلته بذلك :

من اليائي : مبيوع ــ مخيوط ــ مغيوظ ــ مديون

ومن الواوي : معوود ــ مصووون ــ مقوود ــ مقوول

فَنُقِلتْ حركة العين ، وهي الياء في الأمثلة الأولى والواو في الامثلة الثانية ، الى الساكن قبلها فسكنت والتقى بذلك ساكنان ، الياء والواو او الواوان فحذفت واو مفعول « لأنـــه لا يلتقي ساكنان » (١) فكانت هاتان الصيغتان .

وهذا الاختلاف والتعـــدد في القالب الذي يأتي عليه مفعول من الثلاثي ، وتـــأويل النحويين لصيغة مفعول من الاجـــوف حتى ينتظمها القياس الافصح ، ذلك كلـــه يشكل القاعدة المختارة الفصحى التي ينبغي ان نلتزمها ونترسمها في الاستعمال اللغوي جميعا .

بيد اننا نجد لهذه القاعدة وضعا مغايرا في لهجـــة تميم ، فقد كان ذلك كله ، عندهـــا ، قالبا واحدا وقياسا واحدا من غير حاجة الى تأويل ، اذ كانت تصوغ اسم المفعـــول من الثلاثي جميعه في وزن مفعول على حد واحد لا يختلف .

فقد أثر عن تميم انهم كانوا يصححون اسم المفعول من الثلاثي الاجوف ويخرجونـــه على الاصل (مفعول) فيقولون :

من اليائي : ثوب مبيوع ، تاجر مديون ، ثوب مخيوط ، سيد مغيون او (معيون)(٢) يوم مغيوم.(٣)

---

(١) كتاب سيبويه ٣٦٤/٢ وشرح ابن عقيل ٤٥٠/٢ ، ٤٥١ .

(٢) من قول العباس بن مرداس السلمي :

قـــد كـــان قومـــك يحسبونـــك سيـــدا واخـــال أنـــك سيـــد مغيـــون

ومغيون ــ بالغين المعجمة ــ اسم مفعول من قولهم : غين على قلبه ، اي غطى عليه ، وفي الحديث : انه ليغان على قلبي « ولكن الناس ينشدونه بالباء ، وهو تصحيف وقد روي بالعين غير المعجمة اي المصاب بالعين ، والأول هو الوجه » وانظر في هذا كله وفي خبر البيت وسياقه : شرح شواهد شرح الشافية ٣٨٧ وما بعدها . وقد رواه بالعين غير المعجمة ابن هشام في اوضح المسالك ٣٤٤/٣ والأشموني في شرحه على الألفية ٨٦٦/٣ .

(٣) شاهده قول علقمة بن عبدة (التميمي) :

حـــتى تـــذكر بيضـــات وهيجـــــــه يوم رذاذ عليـــــه الريـــح مغيوم

الذي يصف فيه ظليما كان يرعى ... « ثم تذكر بيضه في ادحية وهيجه المطر الخفيف فراح الى بيضه قبل اوان الرواح » . المفضليات بتحقيق احمد شاكر وعبدالسلام هارون ص ٣٩٩. ومغيوم هو «مفعول» غام يغيم غيم ..... وانظر الشاهد ايضا ، باختلاف طفيف في الرواية لا يمس موضع الاستشهاد في المنصف ٢٨٦/١ وشرح الأشموني ٨٦٦/٣ .

تفاحة مطيوبة (١) ، طعام مزيوت، وبرّ مكيول (٢) .

ومن الواوي(٣) : رجل معوود من مرضه ، ثوب مصوون ، فرس مقوودودابة مقوودة ، مسك مدووف، (٤) قول مقوول . (٥)

وواضح ان مذهب تميم في هذه المسألة متوحد ، ومذهب الفصحى متعدد . وقد ظل تفريع الفصحى في حكم الاجوف اليائي مظنة زلل ، وموضع خطأ ، فاخذت العامية فيه ، بمذهب تميم ، فقالت (في اليائي): مخيوط ، مزيون ، مديون ، مبيوع بالتصحيح وحملت عليه الواوي فأتمته بالياء فقالت معيود (من عاد) ومصيون (من صان)ومقيود (من قاد).

---

(١) هذا الاستعمال يرد في شطر من الشعر غير منسوب ، وتمامه :

وكأنها تفاحة مطيوبة

ومع ذلك فان له رواية موثوقة متقادمة « قال ابو عثمان (المازني) : وسمعت الاصمعي يقول: سمعت ابا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعر العرب : وكأنها ... الشطر » المنصف ٢٨٦/١ وانظره ، كذلك ، في اوضح المسالك ٣٤٤/٣ وشرح الأشموني ٨٦٦/٣ .

(٢) انظر في تجميع هذه الصيغ المسموعة من تصحيح مفعول من الاجوف اليائي : كتاب سيبويه ٣٦٤/٢ والمنصف ٢٨٣/١-٢٨٦ والخصائص ٢٦٠/١ ، ٢٦١ وشرح الشافية ١٤٩/٣ وشرح شواهد شرح الشافية ٣٨٧-٣٨٩ وشرح المفصل ٨٠/١٠ والتسهيل ٣١١ وأوضح المسالك ٣٤٤/٣ ، ٣٤٥ وشرح ابن عقيل ٤٥٠/٢ ، ٤٥١ وشرح الأشموني ٨٦٦/٣ .

(٣) انكر سيبويه (الكتاب ٣٦٣/٢) والمازني (المنصف ٢٨٣/١ وما بعدها) أن تكون تميم او أحد من العرب تصحح الاجوف الواوي . وكان المبرد يثبت ذلك ويرويه ويقول بالقياس عليه (المنصف ٣٨٢/١-٢٨٥) وشرح الأشموني ٨٦٦/٣ . وساق ابن جني إنكار المازني اياه ثم حكى ان غير المازني يروي ذلك عنهم ، وذكر بعض امثلته (المنصف ٢٨٣/١ وما بعدها)، وأجاز ابو علي الفارسي (شيخه) وقوع ذلك قياسا على قولهم : غؤور مصدراً لـ « غارت عينه تغور . . » شرح شواهد شرح الشافية ٣٨٩، ٣٩٠ وقد اعترف به المتأخرون ، ولكنهم سلكوه في حكم النادر (اوضح المسالك ٣٤٤/٣، ٣٤٥) (وشرح الأشموني ٨٦٦/٣) .

(٤) رواه ابن جني في الخصائص ٢٦١/١ والمنصف ٢٨٣/١-٢٨٥ من قول الراجز :

والمسك في عنبره مدووف (المدووف) - روايتان .

ومدووف هو « مفعول » من الدوف (مصدر داف يدوف . والدوف الخلط والبل بماء ونحوه و «ومسك مدووف .. اي مبلول او مسحوق » القاموس المحيط (دوف) . . .

(٥) انظر في ذكر هذه الأمثلة المسموعة من اتمام مفعول من الاجوف الواوي : المنصف ٢٨٣/١ وشرح شواهد شرح الشافية ٣٩٠ واوضح المسالك ٣٤٤/٣ ، ٣٤٥ وشرح ابن عقيل ٤٥٠/٢ ، ٤٥١ وشرح الأشموني ٨٦٦/٣ ، اللسان (عود ، قود) . .

ب – من الجمـــع : جمع فعلة جمع مونث سالما

ويقوم حكم الفصحى في هذا الجمع ، ايضا ، على التشعب والتعـــدد ، اذ تفـــرق في المفرد المفتوح الفاء ، بين صحيح العين ومعتلها .

وبيان ذلك انّ القاعدة الفصحى تقضي بان كل اسم مؤنث ثلاثي ، ساكن العين ، سالمها يُجْمَع على فَعَلات بإتباع العين حركة الفاء ،(١) كما في :

جَفْنـــة	:	جَفَنات
جَمْـــرة	:	جَمَرات
صَفْحـــة	:	صَفَحات

وتقضي القاعدة الفصحى ، أنه اذا تخلّف من الشروط الخمسة المتقدمة شرط السلامة في العين ، فكان المفرد اسما ، مؤنثا ، ثلاثيا ساكن العين ولكنها معتلة جُمِـــع بزيادة الألف والتاء مع الابقاء على العين ساكنة من غير إتباع (٢) نحو :

بَيْضة	:	بَيْضات
جَوْزة	:	جَوْزات
لَـــوْزة	:	لَوْزات
رَوْضـــة	:	رَوْضات
جَوْلـــة	:	جَوْلات
عَوْرة	:	عَوْرات
عَيْبَـــة	:	عَيْبات (٣)

---

(١) المفصل ٧٧ وشرح الاشموني ٣/٦٦٥ – ٦٦٨

(٢) المقتضب ٢/١٩٣ وشرح ابن عقيـــل ٢/٣٥٣ وحاشية الخضري عـــلى ابن عقيل ٢/١٥٢ وشرح الاشموني ٣/٦٦٥ والهمع ١/٢٣

(٣) العيبة وعاء من خوص ونحوه ينقل فيه الزرع المحصود الى الجرن ، وهو ايضا ، وعاء من جلد ونحوه يجعل فيه المتاع ، القاموس المحيط والمعجم الوسيط (عيب)

هـــذا حكم الفصحى (١) ، وهو الحكم المختـــار الذي كتب له الرواج ، وتحقق له في النفوس إلف ، وفي الاستعمال شيوع ، ولعله كان الغلب في الاستعمال وأشيع ، ايضا ، عندما وُضعت القواعد(٢) . وليس هذا من همنا الان ، وانما نخلص ، في غير استطـــراد ، الى قاعدة « هذيل » في هذا الاسم وامثاله ، فانها كانت تُجري المعتل على « منهاج غير المعتل »(٣) فيقولون في ذلك كله باتباع العين حركة الفاء المفتوحة ، حكما واحدا غير متعدد تستـــوى فيه صحة العين واعتلالها . وهكذا كانوا يجمعون جَوْزة على جَوَزات ويجمعون بَيْضة على بَيَضات ، قال شاعرهم :

أخو بَيَضات رائح متأوّب ... رفيق بمسح المنكبين سَبوح(٤) .

ويجمعون عَوْرة على عَوَرات ، قرأ بعضهم ، (٥) وقرىء على لغتهم (٦) : (ثلاث عَوَرات لكم) (٧) و (عَوَرات النساء) (٨) بالتحريك .

ولو استخرجنا امثلة من هذه المفردات منسوقة مع جموعها على لغة هذيل لكـــانت على مثل هذا النحو :

جَفْنـــة	جَفَنات
صَفْحة	صَفَحات
بَيْضة	بَيَضات
جَوْزة	جَوَزات

---

(١) اوضح المسالك ٢٥٣/٣

(٢) المقتضب ١٩٣/٢

(٣) المقتضب ١٩٣/٢ وانظر ايضا كتاب سيبويه ١٩١/٢ والمفصل ٧٧ وشرح المفصل ٣١/٥ والتسهيل ١٩ واوضح المسالك ٢٥٣/٣ وشرح الاشموني ٦٦٥/٣ وشرح ابن عقيل ٣٥٣/٢ والهمع ٢٣/١ وشرح شواهد شرح الشافية ١٢٢ وحاشية الخضري على ابن عقيل ١٥٢/٢ .

(٤) ورد هذا البيت في المفصل ٧٧ وشرح المفصل ٣١/٥ واوضح المسالك ٢٥٣/٣ وشرح الاشموني ٦٦٨/٣ والهمع ٢٣/١ وشرح شواهد شرح للشافية ١١٢ . وهو وصف لظليم شبه به في السرعة ناقته ، والمعنى بيضات يعني ان له بيضات يقصدها وذلك من دواعي سرعته والرائح الذى يسير نهارا والمتأوب الذى يسير ليلا (يريدانه يسير اليها ليلا ونهارا جدا في ان يصل) ودل بقوله « رفيق بمسح المنكبين سبوح » على علم ذلك الظليم بتحريك منكبيه وعلى حسن جريه وانسيابه ويسره .

(٥) اوضح المسالك ٢٥٣/٣ والهمع ٣٣/١

(٦) شرح الاشموني ٦٦٨/٣

(٧) بعض الاية ٥٨ من سورة النور

(٨) بعض الاية ٣١ من سورة النور ، وهذا الجمع « عورات » لم يستعمل في القرآن غير مرتين في ذينك الموطنين المتقدم ذكرهما .

واذن لكانت القاعدة التي نضعها لجمع هذا الاسم ذات شروط اربعة لا خمسة اذ نُسْقِط شرط الصحة والاعتلال في العين، ولَتَخَلَّصْنا من التشعيب والتفريع المتولد من اختلاف العين بين الصحة (حيث يكون الحكم الإتباعَ) والاعتلال (حيث يكون الحكم الإسكانَ على الاصل).

ج — من الابدال : ابدال التاء طاء

ومن امثلة هذا الذي نحن فيه: ابدال التاء طاء اذا تقدمها أحدُ اصوات الإطباق: الصاد والضاد والطاء والظاء، فان حكم الفصحى يقضي بابدال التاء طاء في صيغة «افتعل» اذا كانت فاؤها احد تلك الأصوات المطبقة وذلك كما في:

فعل	افتعل (قبل الابدال)	افتعل (بعد الابدال)
صبر	اصتبر	اصطبر
ضرب	اضترب	اضطرب
طلع	اطتلع	اطّلع
ظلم	اظتلم	اظطلم

وواضح انه في كل هذه الامثلة المتقدمة يتجاور صوتان متقاربان او متحدان في المخرج مختلفان في الصفة، ويكون اولهما الصاد او الضاد او الطاء او الظاء ويكون الثاني التالي هو التاء. وواضح انه في كل هذه الأمثلة المتقدمة أثّر الصوت السابق(١) المطبق في الصوت اللاحق: التاء فقلبه طاء، صوتا مشاكلا(٢) له في الاطباق.

وحكم الفصحى في ابدال التاء طاء محدودٌ بهذه الصيغة مقصورٌ على هذا الموضع. فإذا لحقت التاء احد اصوات الإطباق في موضع آخر كأن تكون التاء ضمير المتكلم أو المخاطب وتلحق بفعلٍ لامُه أحد اصوات الاطباق فان حكم الفصحى، عند ذلك، ابقاؤها على حالها تاء من غير إبدال ولا مشاكلة، وهذه أمثلة ذلك:

---

(١) اذا اثر الصوت السابق في اللاحق سمي التأثير (تقدميا)

(٢) التشاكل هو الاصطلاح الذى وجدت النحويين العرب يستعملونه في التعبير عما يطلق عليه علماء اللغة المحدثون Assimilation وانظر في استعمال التشاكل للدلالة على هذا القانون الصوتي ابن الانبارى: اسرار العربية ٤٠٦، أما الدارسون العرب المحدثون فاختاروا للتعبير عنه لفظ المماثلة، وانظر: ابراهيم انيس: الاصوات اللغوية ١٢٦ وما بعدها ومحمود السعران: علم اللغة ٣٨٤ ورمضان عبد التواب: لحن العامة ٣٧

الفعل الذي لامه صوت مطبق (مجردا)	متصلا بالتاء
فحص	فحصْت
شحط	شحطْت
حفظ	حفظْت
عرض	عرضْت

وهذا التفريق هو قانون الفصحى، اما تميم فقد كان لها في هذه الظاهرة مذهب واحد مطرد اذ كانت تقلب التاء طاء اذا تقدمها احد اصوات الاطباق ، يستوي عندها في ذلك اصطبر »(١) و «فحصط »(٢) وهـــو مذهب يترك للتشاكل الصوتي Assimilation طريقه الطبيعي ويبدو اكـــثر استجابة لدواعي الاقتصاد في الجهد عند النطق .

د ـ من الاعلال : ابدال الواو من فُعْلى يـــاء

ومن هذه الأمثلة مسألة في ابدال الياء من الواو ، فان من مواضع ابدالها في قواعـــد الفصحى ان تكون هذه الواو لا ما لـ فعلى صفةً مضمومة الفاء (٣). ومثال ذلك قوله تعالى « انا زينا السماء الدنيا (٤) » وقول القائل : للمتقين الدرجة العليا ... فان الاصل في الدنيا والعليا ـ كما يقضي القياس ، هو الدنوى والعلوى على الترتيب ، وذلك اننا نقول دنا ، يدنو ، دنوا ، ونقول علا يعلو ، علوا .. وقد صُغْنا منهما فُعلى ، بالضم ، صفةً فوقعت اللام منهما واوا فأبدلت ياء .

هذه هي القاعدة المختارة في الفصحى ، وقد انضاف اليهـــا تفريع من أمثلة شاذة بينها قول الحجازيين : قطع المسافة القصوى ، بابقاء واو فعلى على حالها من غير ابدال ، خلافا لمقتضى تلك القاعدة . . . وهكذا قام حكم الفصحى في هذه المسألة بين مذهب مطرد ومثال من لغة اهل الحجاز غير جار عليه .

---

(١) هذا احد امثلة الموضع الاول من ابدال التاء طاء ، وهو صيغة افتعل حين تكون الفاء احد اصوات الاطباق ، وقد اوردناه للدلالة على امثلة الموضع جميعاً .

(٢) وهذا مثال على الموضع الثاني من مجاورة التاء لاصوات الاطباق وهو موضع لايجرى فيه الابدال في مقتضى القياس الافصح ، وكانت تميم تبدل فيه التاء على نحو ما يكون من الابدال في افتعل ، وهكذا كانت تميم تقول في امثلة الطائفة الثانية ، فحصط ، شحط ، حفظط (حفظ) عرضط (عرط) وانظر في مذهب تميم هذا شرح الشافية ٣/٢٢٦ ، ٢٢٧

(٣) ابن مالك : التسهيل ٣٠٩ وشرح الاشموني ٣/٨٥٢ والازهرى : التصريح على التوضيح ٢/٣٨٠ .

(٤) بعض الاية ٦ من سورة الصافات .

فاذا نظرنا في لهجة تميم وجدنا هذه القاعدة تطرد فيها اطرادا اوسع حيث تبدل الياء من الواو في الدنيا والعليا والقصيا ...

وعلى الرغم من اطراد اللهجة التميمية في هذه المسألة، فقد قُدّر الشيوع للمثال الحجازي الشاذ تذييلا ملحقا على القاعدة ، وأصبح نابيا ذلك المثال التميمي الجاري على قياس الفصحى من قولهم (القصيا) . . .

هـ — من الوقف : الوقف على الاسم المنون غير المؤنث بالتاء

وهذه تراكيب ثلاثة نجعلها مدخلا الى تناول هذا المثال

وقل ربي زدني علما
ليس لي بذلك علم
ما لهم به من علم

وواضح ان الوقف في هذه الجمل يكون على اسم منون غير مؤنث بالتاء ، هو في الجملة الاولى منون منصوب (علماً) ، وفي الثانية منون مرفوع (علمٌ) ، وفي الاخيرة منون مجرور (علمٍ) .

فان القاعدة الفصحى في الوقف على مثل هذا الاسم متفرعة ، فان كان منصوبا أُبدِل تنوينه الفا ، وان كان مرفوعا او مجرورا حذف تنوينه ووُقِف على آخره بالسكون ، واذن يتخذ الوقف على « علم » في التراكيب السابقة الشكل التالي :

وقل ربي زدني علما — بالألف بعد الميم (الآخر) في حالة النصب
ليس لي بذلك علْمْ (١) — بحذف تنوين الضم ، وتسكين الآخر في حالة الرفع
ما لهم به من علْمْ — بحذف تنوين الكسر ، وتسكين الآخر في حالة الجر ، ايضا .

وهذه القاعدة الفصحى ذات ركنين — كما هو ظاهر ، فهي قائمة على التعدد. وهي ، الى ذلك غير منطقية اذا احتكمنا الى النظر الشكلي المجرد ، ذلك انها تجمع المجرور والمرفوع في حكم واحد متطابق ، وتفرق المنصوب في حكم ثان مغاير . واذا كان للقول بالفرق بين المنصوب والمجرور ، والفرق بين المنصوب والمرفوع مركب تأويل فليس الى القول بالتطابق بين المرفوع والمجرور من سبيل .

---

(١) جعل سيبويه (الكتاب ٢/٢٨٢) حرف الخاء علامة على الوقف بالسكون وتابعه على ذلك الزمخشري في المفصل ١٦٠

هذه حال المسألة في الفصحى (١)، أما في اللهجات فنجد لها حالين أخريين مختلفتين الأولى في : ربيعة ، إذ كانت تقف على الاسم المنون بحذف تنوينه، وتسكين آخره مطلقا(٢) يستوي لديها في ذلك المنصوب(٣) والمرفوع والمجرور، وهكذا تتخذ التراكيب السابقة، على لهجتها ، السمت التالي :

وقل ربي زدني علمْ
ليس لي بذلك علمْ
ما لهم به من علمْ

بحذف التنوين ، من غير تفريع ولا تنويع ، حكما واحدا جاريا على النصب والرفع والجر جميعا .

والثانية في : الازد(٤)، وكانت تقف على الاسم المنون بابدال تنوينه مدا طويلا مجانسا : الفا في تنوين الفتح ، وواوا في تنوين الضم، وياء في تنوين الكسر (٥) ، فتقول في الوقف على « علم » من الجمل السابقة :

---

(١) انظر في هذا تصريح الاشموني حيث يقول: «واعلم ان في الوقف على المنون ثلاث لغات: الاولى – وهي الفصحى – ان يوقف عليه بابدال تنوينه الفا ان كان بعد فتحة وبحذفه ان كان بعد ضمة وكسرة بلا بدل، تقول: رأيت زيدا، وهذا زيد، ومررت بزيد ... » شرحه على الالفية ٣/٧٤٧

(٢) شرح الاشموني ٣/٧٤٧، ٧٤٨ والتصريح على التوضيح ٢/٣٣٨

(٣) انظر في ان ربيعة كانت تقف على المنون المنصوب بغير ألف ابن جني : الخصائص ٢/٩٧ وابن مالك شواهد التوضيح والتصحيح ٣٧، ٣٩ ، ٤٩ والتسهيل ٣٢٨ ، وابن هشام : المغني ٤١١، ٤١٢ وشرحه على القطر ٢/١٥٢ والاشموني : شرحه على الالفية ١/٤٥، ٦١، ٢٠١، ٢٠٢، ٣/٧٦٤، والصبان: حاشيته على الاشموني ١/٢٢٠، ٤/١٣٨، ٤/٣٢٢ والخضرى . : حاشيته على ابن عقيل ١/٥٠ ، ١٨٢ ، ٢٠٧ ، ٢/٨١، ١٧٩ ، ٢٠٤ والبغدادى : شرح شواهد شرح الشافية ١٦، ١٧، ٧٠، ٧١ ، ١٩١

(٤) هي ازد السراة فيما روى سيبويه عن ابي الخطاب الاخفش . الكتاب ٢/٢٨١ وفي رواية ابن السراج في اصول النحو (ورقة ٤٤ من مخطوطة المتحف البريطاني) وانظر في نسبتها الى الأزد دون إضافة تحدد القسم المراد منهم ، ابن مالك : التسهيل ٣٢٨ وشرح الأشموني ٣/٧٤٧ ، ٧٤٨ (حيث يأثرهما عن ابن مالك) والأزهري : التصريح على التوضيح ٢/٣٣٨ . وزاد الرضى نسبتها توسيعا وتعميما اذ جعلها في بعض اهل اليمن . شرح الكافية ٣/٣٧٩ .

(٥) كتاب سيبويه ٢/٢٨١ وشرح الكافية ٢/٣٧٩ والتسهيل ٣٢٨ وشرح الأشموني ٣/٧٤٧ ، ٧٤٨ والتصريح على التوضيح ٢/٣٣٨ .

وقل رب زدني علما

ليس لي بذلك علمو

ما لهم به من علمي

وواضح ان قاعدة ربيعة تمتاز على قاعدة الفصحى بالتوحّد ، وفيه يسر ، ان ابتغينا التيسير ، وواضح ان قاعدة الازد تمتـــاز على قاعدة الفصحى بالانسجام (١) اذا اعتمدنا المحاكمة النظرية .

(٢)

في التراكيب وحركات الاواخر (النحو)

أ ـ من الاسناد : عسى بين الاسناد الى الظاهر والاسناد الى الضمير

هذا المثال من باب افعال المقاربة والرجاء والشروع ، وهو يدور على هذه الافعال حين تستعمل في مثل هذه التراكيب :

المعلمون كادوا يكونون رسلا

الشريكان شرعا يخططان للصفقة

النساء العاملات اخذن يطاولن الرجال في مستوى نهوضهن بأعباء وظائفهن ...الخ.

فيتقدمها اسم ظاهر (المعلمون ، الشريكان ، النساء العاملات ...) تقع هي وجملتها خبرا عنه ، فان حكم هذه الافعال في التصرف يقضي بأن يلحقها ضمير مطابق في عـــدده وجنسه للاسم الظاهر المتقدم ، ويكون هذا الضمير في محل رفع ، اسما لهذه الافعال .

ولكن عسى(٢) واخلولق واوشك (٣) ، من هذه الافعال ، كانت تجري في لغـــة اهل الحجاز (٤) على نحو مختلف ، اذ كانت تستعمل في مثل هذه التراكيب جامدة على حـــال واحدة هكذا :

---

(١) اذ تحول كل تنوين الى مد طويل من جنسه فالمفتح الألف ، والمضم الواو ، والمكسر الياء، على حين تحول الفصحى تنوين الفتح ليس غير الفا ، اما تنوين الضم والكسر فتحذفهما وتبدل منهما السكون .

(٢) قصر ابن عقيل هذه المعاملة التفريعية الخاصة على عسى (انظر شرحه على الألفية ١/٢٩٣-٢٩٤) .

(٣) ألحق الأشموني (شرحه على الألفية ١/١٣٢ ، ١٣٣) والأزهري (التصريح على التوضيح ١/٢٠٨، ٢٠٩) اخلولق واوشك بـ « عسى » في هذا الحكم التفريعي الخاص .

(٤) شرح ابن عقيل ١/٢٩٣-٢٩٤ وشرح الأشموني ١/١٣٢، ١٣٣ والتصريح على التوضيح ١/٢٠٨، ٢٠٩ .

البرد عسى ان يخف

المجلة عسى ان تروج

الاخوان عسى ان يتصافيا

العرب عسى ان يتنبهوا

الامهات عسى ان يسلمن

فلا تكون مسندة الى ضمير مستتر او ظاهر مطابق ، بل يكون اسنادها الى « أنْ والفعل » بعدها ، وتكون جملتها خبرا عن الاسم الظاهر المتقدم « المبتدأ » (١) .

وهذه الصورة التفريعية من تجميد عسى و « اخلولق واوشك » هي الوجه الحجازي المستجـــاد .

وقد كانت تميم (٢) على غير ذلك ، تجري عسى و « اخلولق واوشك » على مثـــال اخواتها في هذه التراكيب ونظائرها ، فتقول في المجموعة الثانية من الامثلة المتقدمة :

البرد عسى ان يخف

المجلة عست ان تروج

الاخوان عسيا ان يتصافيا

العرب عَسَوْا ان يتنبهوا

الامهات عَسَيْن ان يسلمن

باسناد عسى ، شأن سائر اخواتها ، الى ضمير مطابق للاسم الظاهر المتقدم في جنسه وعدده . وتكون عسى مسندة الى الضمير وتكون الجملة الفعلية المصدرة بان بعدها خبرا لها وتكون هي وجملتها خبرا عن الاسم الظاهر المتقدم « المبتدأ » (٣) .

---

(١) وتعرب جملة : المجلة عسى ان تروج ، مثلا هكذا : المجلة : مبتدأ وعسى : تامة وان تروج : في محل رفع فاعـــل لها وجملة عسى من الفعل والفاعل خبر للمبتدأ « المجلة » .

(٢) شرح ابن عقيل ١/٢٩٣-٢٩٤ وشرح الأشموني ١/١٣٢، ١٣٣ والتصريح على التوضيح ١/٢٠٨، ٢٠٩.

(٣) فتعرب جملة : الأخوان عسيا ان يتصافيا ، مثلا ، على النحو التالي :
الأخوان : مبتدأ ، وعسى : فعل ماض ناقص من افعال الرجاء ، وألف الاثنين : ضمير متصل مبني في محل رفع اسمال « عسى » وان يتصافيا : في محل نصب خبر ل « عسى » وجملة « عسيا ان يتصافيا» في محل رفع خبر المبتدأ «الأخوان » .

وقد قدّمت طريقة اهل الحجاز ، فكانت الفصحى . وأهملت طريقة تميم في هذا اللون من التراكيب على الرغم من انها طريقة واحدة مطردة تجري فيها تلك الافعال جميعا على نسق واحد لا يخالف عنه اي منها .

ب — من الحذف : خبر « لا » النافية للجنس بين الحذف الجائز والحذف الواجب .

وفي جملة « لا » النافية للجنس ، حين يتعين الخبر بدليل من السياق او قرينة من الحال يكون للخبر حكمان : احدهما من لغة اهل الحجاز واختارته الفصحى وقدمته ، وهو حكم مرن قائم على التمييز بين ذكر وحذف (١) . والثاني من لغة تميم (٢) وطيىء ، وتجعله كتب النحو في المقام الفرعي الثانوي ، وهو حكم واحد قاطع يوجب الحذف .

قال ابن هشام ، وحكى مذهب اهل الحجاز على أنه الاصل والوجه ، وعقّب بذكر مذهب تميم ، هكذا : « ويكثر حذفه إن عُلِم ، وتميم لا تذكره حينئذ (٣) » .

وبيان ذلك ، عند التطبيق ، انك تجيب من يسألك : هل لديك اعتراض ؟ وفق لغة اهل الحجاز ، على وجهين : الاول ، وهو الكثير ، ان تقول : لا اعتراض ، فتحذف الخبر لدلالة قرينة السؤال عليه ، والثاني ، وهو جائز ، ان تقول : لا اعتراض لدي .

أما على لغة تميم فهناك جواب واحد عن هذا السؤال ، لا غير ، وهو : لا اعتراض بحذف الخبر ، لان قرينة السؤال دلت عليه .

ولا نترك للتأويل ان يستهوينا فنحمل الحكم الحجازي المرن الواسع على انه من اعراض خلق الحضارة التي تهيأت لهم في ظلال مركز الدين والتجارة ، ونحمل الحكم التميمي الحاسم القاطع على انه من لوازم خلق البداوة القائم على الصراحة والصرامة والاقتضاب .

ولكننا مع ذلك نرى الوجه التميمي ، في الظاهر الشكلي للقاعدة أخصر وأيسر ، ونرى الوجه الحجازي ، في رأي المتعلم المتلقّي ، متشعبا محيرا .

---

(١) انظر في خبر «لا» اذا دل عليه دليل وأن اهل الحجاز يحذفونه كثيرا ويذكرونه قليلا : المفصل ١٥ وشرح الكافية ١٠١/١ والتسهيل ٦٧ وشرح الأشموني ١٥٤/١ .

(٢) تميم هي التي يشتهر انها توجب حذف الخبر اذا دل عليه دليل ، وانظر : شرح الكافية ١٠١/١ والمغني ٢٦٤، ٦٦٩ وشرح المفصل ١٠٥/١ ، ١٠٧ والتسهيل ٦٧ وشرح شذور الذهب ٢٠٩، ٢١١ ، وقد ألحقت بهم طيء في بعض المراجع المتأخرة ومنها شرح ابن عقيل ٣٥١/١ وشرح الأشموني ١٥٤/١ والتصريح على التوضيح ٢٤٦/١ .

(٣) شرح شذور الذهب ٢٠٩ ، ٢١١ والمغني ٢٦٤ .

جـ – من الاعراب بالحركات: «غير» الاستثنائية.

ومعلوم أن « غير » تستعمل في الاستثناء ، من أساليب العربيّة، على سعة حتى صارت تُعدّ في ادوات الاستثناء. وهي في استعمالها هذا محمولة على « إلا » في افادةمعنى الاستثناء ، وهي في اعرابها محمولة على الاسم الذي يلي « إلا » في صور الاستثناء المتعددة.

ومعلوم ايضا ، ان لاعراب «غير» الاستثنائية، في مقاييس الفصحى المختارة ،وجوها فاذا كان الاستثناء تاما مثبتا كما في :

(سجد الملائكة غير ابليس) وجب نصبها على الاستثناء ، واذا كان الاستثناء تاما منفيا كما في :

(ما لهم وسيلة الى المعرفة غير الكتاب) ترجّح فيها ان تتبع المستثنى منه (وسيلة) على البدلية ، وبذلك يكون الوجه الراجح في اعرابها الرفع ، وجاز فيها الى ذلك ، ان تنصب على الاستثناء .

واذا كان الاستثناء ناقصا مفرّغا اعربت وفق العوامل – باصطلاح النحويين – فهي في مثل قولنا :

(ما اعجبني غير سعة الشوارع) مرفوعةعلى الفاعلية للفعل« اعجب » وفيمثل قولنا:

(ما سمعت غير المعزوفة الاولى) منصوبة على المفعولية للفعل « سمعت » .

هذه صور مما تتخذه « غير » في الاستثناء ، يتعاورها فيها رفع ونصب . فاذا تتبعنا حالها في لهجات الفصحى وجدنا صورة اخرى ، ولكنها صورة واحدة. وهي صورةتنسب الى قبيلة من القبائل الفصيحة التي يحتج بلغاتها هي أسد .

ذلك أنه ينسب الى « بعض بني أسد وقضاعة »(١) أنهم كانوا ينصبون «غير» الاستثنائية هذه على كل حال يستوي في ذلك ان تقع في استثناء موجب وان تقع في استثناء منفي ، كما يستوي فيه ان تقع في استثناء تام وان تقع في استثناء ناقص ، فيقولون في كل ما تقدم بالنصب ، وجها واحدا لا يتعدد ، مطرداً لا يتخلف .

د – من الإعراب بالعلامات الفرعية : إعراب المثنى

ومن أمثلة هذه الطائفة اعراب المثنى ، او علامة اعراب المثنى، فان لاعرابه، في بناء العربية الفصحى ، علامتين ، أولاهما في الرفع وهي الالف ، والثانية في النصب والجر وهي الياء . ولاعرابه بذلك قاعدة ذات شعبتين ، وهي من الشيوع والدوران بالمكان المعلوم

---

(١) السيوطي : همع الهوامع ٢٣١/١ والأزهري : التصريح على التوضيح ٣٦١/١ .

وكان لإعراب المثنى في بعض اللهجات العربية الفصيحة القديمة المسماة وجه آخر مغاير ، علامة واحدة ملازمة ، اذ كان يستعمل بالالف رفعا ونصبا وجرا ، وتلك قاعدة غير ذات شعب ، أثرت عن بلحارث بن كعب (١) ، وأثرت عن كنانة(٢) ، وأثرت عنها معا ، وأثرت عنهما وعن خثعم وزبيد(٣) ، وأثرت عن بلحارث وبطون من ربيعة(٤) ، وبكر بن وائل وزبيد وخثعم وهمدان ومراد(٥) ، وعذرة(٦) .

وقد خُرِّجت على هذه اللغة قراءة : ان هذان لساحران (٧) ، وخرج عليها طائفة من احاديث النبي (ص) ، منها قوله : لا وتران في ليلة(٨) ، وقوله : اياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان ، وقوله : اني واياك وهذان وهذا في مكان واحد يوم القيامة(٩) .

---

(١) في رواية اهل الكوفة والكسائي والفراء (اللسان أنن) ، وتابع عليها ابن فارس (الكوفي المنزع والهوى) في الصاحبي ٢٠ ، والرضي في شرح الكافية ١٦١/٢ وابن مالك في التسهيل ١٢ وشواهد التوضيح والتصحيح ٩٧ ، ٩٨ وابن هشام في المغنى ٣٧ .

(٢) في رواية ابي عبيدة عن ابي الخطاب الاخفش (اللسان انن) والهمع ٢١/١ ثم استوعب السيوطي ، على عادته ، في موطن تال من الهمع ٤٠/١ جميع من تعزى اليهم هذه اللغة .

(٣) شرح شذور الذهب ٤٧ .

(٤) شرح المفصل ١٣٠/٣ .

(٥) وردت في الهمع ٤٠/١ (وهو مصدرها الوحيد) برسم مزدادة . ولم اجد لـ « مزدادة » اي ذكر في كتب القبائل والانساب المتاحة بين يدي . والأقرب – عندي – ان يكون المقصود بها قبيلة مراد على ما أثبت .

(٦) الهمع ٤٠/١. ولعل هذا التعدد والاختلاف في نسبة هذه اللغة ليس دليلا على انها وجدت وحسب ، بل هو دليل على سعة ذيوعها وعمق انتشارها كذلك . ولعله ايضا ، دليل على انها اتصلت لها الحياة وكتب لها الشيوع في الامصار حيث تلاقت أخلاط القبائل بعد الفتح ، فان ذلك مما توحي به نسبتها الى هذه القبائل جميعا .

(٧) قال ابن يعيش في شرح المفصل ١٣٠/٣ فأما قوله تعالى : ان هذان لساحران ... فأمثل الاقوال فيها ان تكون على لغة بني الحارث في جعلهم المثنى بالألف على كل حال ... وانظر مثل هذه المقالة في شرح الكافية ١٦١/٢ وشواهد التوضيح والتصحيح ٩٧ ، ٩٨ .

(٨) شرح الأشموني ٣٣/١ ، ٣٤ والهمع ٤٠/١ .

(٩) شواهد التوضيح والتصحيح ٩٧ ، ٩٨ .

وورد ، وفقا لها ، من الشواهد الشوارد :

- تزوّد منا بين اذناه طعنة(١)
- قد بلغا في المجد غايتاها(٢)
- أعرف منها الجيد والعيناناً(٣)
- فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغا لناباه الشجـــاع لصمما(٤)

ومع ذلك كله أبعدت عن الحمى الفصيح . واصبح الحكم المتعدد والقاعـــدة ذات الشعبتين في اعراب المثنى هي الوجه ، يختاره التقعيد النحوي ويصححه ، ويجري بـــه الاستعمال الادبي ويحققه .

هـ — من الاعراب بالعلامات الفرعية أيضا : اعراب كلا وكلتا

ومن أمثلتها ، ايضا ، اعراب كلا وكلتا ، فان حكم الفصحى(٥) فيه قائم على التفرقة بين حالين : حال اضافتهما الى الضمير حيث تعربان اعراب المثنى ، بالالف رفعا وبالياء نصبا وجرا ، وحال اضافتهما الى الاسم الظاهر حيث تعربـــان اعراب الاسم المقصـــور بالحركات المقدرة على الالف اللازمة .

وهذا الحكم الافصح المتعدد هو السائر الدائر المشهور ، الذي اختاره النحويون وجرى على الالتزام به الكاتبون ، وهو مظنة الزلل وموقف التلعثم عند ابناء اللغة .

وقد كان يقابله في لهجتين قديمتين مذكورتين حكمان آخران كلاهما متوحد لا يتعدد مطرد لا يتفرق .

واول الحكمين كان في كنانة(٦) ، وهو يجري باعراب كلا وكلتا اعـــراب المثنى مطلقا ، سواء اضيفتا الى اسم ظاهر ام أضيفتا الى ضمير .

---

(١) الصاحبي ٢٠ وشرح المفصل ١٣٠/٣ .

(٢) شرح الكافية ١٦١/٢ والهمع ٤٠/١ .

(٣) شرح المفصل ١٣٠/٣ .

(٤) شرح المفصل ١٣٠/٣ .

(٥) يقول الازهري في التصريح على التوضيح ٦٨/١ «... والتفرقة بين الاضافة الى ظاهر والاضافة الى مضمر هي اللغة المشهورة » وانظر في هذا القول ، قبل الازهري ، مقالة السيوطي في الهمع ٤١/١ .

(٦) التسهيل ١٢ وشرح الاشموني ٥٠٩/٢ والهمع ٤١/١ والتصريح على التوضيح ٦٨/١ . ومن الغريب ان كنانة تذكر بين قبائل تستعمل المثنى بالالف دائما رفعاً ونصباً وجرا ، وقد تقدم ذلك ، شرح شذور الذهب ٤٧ واللسان (انن) والهمع ٢١/١ ، ٤٠

وثانيهما كان في بلحارث بن كعب(١)،وو يجري باعرابهما إعراب الاسم المقصور، بالحركات المقدرة على الالف اللازمة مطلقا ، يستوي في ذلك ، كذلك ، ان تضافا الى مضمر وان تضافا الى مظهر .

وكأنّ حكم الفصحى قد قام على تلفيق الحكمين المختلفين وتسوية قاعدة واحدة منهما تقوم على الاستيعاب والشمول .

و ــ من حركات البناء : حركة الهاء من ضمير الغائب المتصل

وأختم هذه الأمثلة ، من مرتبة التراكيب . . . . ، بهذا المثال من الضمائر :

وموضوع هذا المثال ، بالتحديد ، هو حركة الهاء من ضمير الغائب ، المتصل .

والأصل في هذه الهاء ــ على ما يرى النحويون(٢) ــ ان تكون مضمومة ، ولكنها تتخذ في البناء الأفصح اشكالا متعددة اذ :

تلحقها الضمة مشبعة بعد الفتحة(٣) كما في :

(نصحت له (لهو) كثيرا)

(حمدت فعله (فعلهو) تشجيعا)

وبعد الضمة (٣)كما في :

(ليس موقفه (موقفهو) صلبا)

(رأيه (رأيهو) سديد (٤))

وتلحقها الضمة مختلسة بعد السكون كما في :

(دافعت عنه إنصافاً (٥))

---

(١) التصريح على التوضيح ٦٨/١

(٢) هذا الرأى حول الاصل في هاء الضمير نص صريح فى كتب النحويين ، وانظر : سيبويه : الكتاب ٢٩٣/٢ ، ٢٩٤ والمبرد: المقتضب ٣٦/١، ٣٧ والسيوطي: الهمع ٥٨/١ .ولعل المرادبالاصلعندهم في هذه المسألة الكثير الغالب ، على ما هي عادتهم في استعمال هذا اللفظ ، وليس بعيدا ان يكون « الا صل » هنا بمعنى الطور السابق في سياق التغير ، ومن الادلة المؤنسة على ذلك ان ضمير الغائب (المفرد المذ كر) في العبرية ، وفي لهجا ت اسد و تميم وقيس (اللسان ها) وفي كثير من اللهجا ت العربية المعاصرة ، هو « هو » بالهاء تعقبها الضمة المشبعة (المد الطويل) او الواو السا كنة بعبارة القدماء .

(٣) المبرد : المقتضب ٣٦/١ ، ٣٧ ، وابن مالك : التسه ل ٢٤ .

(٤) التسهيل ٢٤ .

(٥) جعل المبرد من مواطن اختلاس الضم هذه مجيء الهاء بعد واو .... او الف ، كما في : هذا ابوه ، فألقى موسى عصاه . المقتضب ٣٦/١ ، ٣٧

وتلحقها الكسرة مشبعة بعد الكسرة (١) ، كما في :

(ألمَّ به (بهـــى) مرض)

وتلحقها الكسرة مختلسة بعد الياء الساكنة(٢) نحو :

(ليس عليه بأس)

وهذه الاشكال المتعددة هي التي تشكل القاعدة الفصحى التي نألفها ونجري عليها .

اما في لهجة اهل الحجاز فكانت الهاء تتخذ شكلا واحدا مطرداً هـــو لزوم الضـــم مشبعا(٣) ، على الاصل . وهكذا نقول في الامثلة المتقدمة ؛ وفق لهجتهم :

نصحت له (لهو) . . .

حمدت فعله (فعلهو) . . . .

ليس موقفه (موقفهو) صلباً . . . .

دافعت عنه (عنهو) . . . .

ألم به (بهو)(٤) مرض . . . .

ليس عليه (عليهو)(٤) بأس .

وكان الحجازيون يقرأون : فخسفنا به (بهو) وبداره (بدارهو) الارض(٥) .

ومع أن للهاء ، في لهجتهم ، هذا السمت الواحد المطرد ، فان تلك الاشكال المتنوعة في تحريكها بين اشباع واختلاس وبين ضم وكسر هي السائدة التي ظفرت بالمكـــان في

---

(١) كتاب سيبويه ٢/٢٩٣ – ٢٩٤ والتسهيل ٢٤ .

(٢) المقتضب ١/٣٧

(٣) هذا ظاهر ما نجد عند سيبويه في الكتاب ٢/٢٩٤

(٤) انظر في ان الحجازيين كانوا يلزمون الاصل فلا يكسرون بعد الكسرة والياء الساكنة : الكتـــاب ٢/٢٩٣ ، ٢٩٤ والمقتضب ١/٣٦ ، ٣٧ ، واصول النحو الورقة ٤٧ وشرح الكافية ٢/١٠ والتسهيل ٢٤ والهمع ١/٥٨ .

(٥) بعض الاية ٨١ من سورة القصص ، وانظر في قراءة اهل الحجاز هذه : كتاب سيبويه ٢/٢٩٣ ، ٢٩٤ ، والمقتضب ١/٣٦ ، ٣٧ ، واصول النحو ، الورقة ٤٧

البناء الفصيح ، قاعدة مختارة ، وحكما في الاستعمال راسخا متبعا(١) .

(٣)

في المشترك بين الابنيـــة والتراكيب

ـ علامة التأنيث والمنع من الصرف : الوصف على «فعلان» بين الصرف ومنعه

وحاله في مقاييس الفصحى حالان ، فان كان فعلان (الوصف بألف ونون مزيدتين) يُؤنّث على فَعْلى مُنِع من الصرف، وان كان يؤنث على فعلانة فانه يُنْصَرف .

وهكذا يصبح الامر في صرف فعلان ومنعه موضعا من مواضع التشعب ، وحالةمن حالات التوقف تستوجب النظر في مؤنثه : هل يجيء على فعلى ام يجيء على فعلانة .

ويترتب على هذا عند التطبيق ، في اللغة الفصحى ، ان يمنع مـــن الصرف نحـــو : عطشان ، سكـــران ، غرثان (جائع) ، غضبـــان ... لأن مؤنثاتها : عطشى ، سكرى ، غرثى ، غضبى ...

ويترتب عليه عند التطبيق ، في الفصحى ، كذلك ، ان يصرف نحو :

سيفان (طويل ممشوق) ندمان ، أليان ، مصّان (لئيم) ... لأن المؤنث من ذلك : سيفانة ، ندمانة ، أليانة ، مصانة .

اما عند بني اسد فكان «فعلان» على حال واحدة مستقرة ، اذ كانوا يؤنثون ما يجيء من الصفات على هذا الوزن بالتاء ويقولون في ذلك كله فعلانة ، وكانوا، ايضا ،يصرفونه جميعا دون استثناء(٢) ولا تفريع .

---

(١) لانخوض هنا في غمرات التعليل ، فقد كان لكل وجه ، عند القدماء، علته وحكمته البالغة ، وانما نقرر ما تناهى الينا من هذه الظواهر بين البناء الفصيح العام وبناء اللهجات الخاص ، والقول بـــأن الغـــالب الشائع في حركة الهاء هو ذلك الحكم المتنوع بين الضم والكسر ، والقول بأن الاطغى في الاستعمال هو كسر الهاء بعد الكسرة والياء الساكنة نص عليه المبرد صراحة في المقتضب ٣٦/١ ، ٣٧ ، وقرره النحويون بتقديمه على انه الاصل وتأخير مذهب اهل الحجاز على انه الفرع. وانظر في ذلك كتاب سيبويه ٢٩٣/٢ ٢٩٤ ، والهمع ٥٨/١ ، اما غلبة هذا الحكم المتنوع لحركة الهاء في النطق العربي المعاصر فأمر ثابت ، ومن الحشو الافاضة بالاستدلال عليه والاستشهاد له .

(٢) ابن السكيت : اصلاح المنطق ٣٥٨ واللسان (سكر) والتسهيل ٢١٨ وشرح المفصل ٦٦/١ ، ٦٧ وشرح الاشموني ٥١١/٢ وحاشية الخضري على ابن عقيل ٩٨/٢ .

وعلى الرغم من ان مذهب اسد في فعلانة مذهب واحد مطرد، فقد صنّف في المرتبة الدنيا ، وسُلِك المذهب الاول المذيّل بالتفريع المُلْبِس الشاذ في مرتبة اللغة الفصحى(١) .

واكتفي بهذه الامثلة ، من الظاهرة النحوية ، في هذه المسألة . وارجو ان لا يُحْمَل هذا التعدد في النماذج على التكثر والتكرار والحشو ، فاني انما اردت الى تجلية المسألة ، ولم يكن من همي ان أُحيط بأمثلتها جميعا (٢) .

الملاحظات (النتائج)

ولعل هذه الامثلة المتقدمة تهيّىء لي ، في غير تكلف ولا قسر ولا افتعال ، ان أستخلص الملاحظ التالية ، على الظاهرة النحوية ، في العربية :

أ — اصول بنـــاء الفصحى :

أن بناء الفصحى الذي تناهى الينا في قواعدها الموضوعة ، وتراثها المكتوب ، هـــو نظام لغوي متعدد المصادر ، فان ذلك ، وحده ، تأويل ما نجد من التشعب الغني الذي تتميز به الظاهرة النحوية الواحدة في الفصحى ، ذلك التشعب الذي يقابله في واحدة من اللهجات توحّد محدد او قاعدة فذّة منسجمة العناصر .

---

(١) انظر في القول بالتصنيف القائم على المفاضلة بين نظامين لغويين واعتبار الاول افصح : شرح المفصل ٦٦/١ ، ٦٧

(٢) ومن امثلتها المتاحة بين يدي الآن ولا افيض في بيانه اعراب الاسماء الستة فان قاعدته في الفصحى على ثلاث شعب ، للرفع الواو وللنصب الالف ، وللجر الياء (وذلك على ما هو معروف حين تكون تلك الاسماء مضافة لغير ياء المتكلم). اما في لهجة بلحارث بن كعب وخثعم وزبيد فكانت (ابا واخا وحما) من هذه الاسماء تستعمل بالالف مطلقاً ، رفعاً ونصباوجرا (حاشية الخضري على ابن عقيل ٣٨/١) وتلك سبيل واحدة غير ذات شعب . ومنها اعراب جمع المذكر السالم او بعض الملحق به من مثل سنين وبنين ، فان الفصحى تجريه على اعراب متنوع : بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا على حين كانت (عامر) تلزمه الياء على كل حال وتعربه با لحركات منونة ، تنوين الضم رفعا وتنوين الفتح نصباً وتنوين الكسر جرا (التصريح على التوضيح ٧٦/١ ، ٧٧ وحاشية الخضرى على ابن عقيل ١/ ٤٥) وذلك يخرجه من شعبة المعربات بالعلامات الفرعية في التبويب النحوي الى الاصل الغالب وهو الاعراب بالحركات .

ب ـ اتجاه الى التجميع :

أنه يبدو ان الاتجاه الى التجميع في حياة العرب بعد الاسلام وهو اتجاه أيّدته وعملت على تثبيته وتعميقه عو امل من الدين ، في المقام الاول ، استتبع اتجاهـا الى التجميع عـلى صعيد اللغة ، فاسهمت اللهجات في بناء اللغة الفصحى على نحو ما اسهمت القبائل في بنـاء الحياة الجديدة .

جـ ـ الفصحى في ذاتهـا

أن هذا البناء (الافصح)الذي استطاع ان يكون اطارا لغويا وافيا بالتعبير عن مضمون حضاري مزدهر ، ليست له خصائص عبقرية مميزة ، في ذاته ، كأن يكـون متميزا بالقالبية المحددة ، والاطراد المنسجم الى غاية الإحكام المطلق ، فشأنـه في التنوع والتفرع والتفاوت شأن اي بناء لغوي آخر ، وهذا هو الامر الطبيعي في اللغة ، فهي ظاهرة مـن ظواهر الاجتماع الانساني تصوغها عوامل المكان والزمان .

د ـ إلف الفصحى والرؤية الجديـدة

أن العاطفة الخاصة التي تخالط موقفنا من الفصحى مصدرها انتماء الى مضمون التراث الذي تعبر عنه، وإلف وثيق بهذه الصورة اللغوية التي تعبر عنه. وهذه العاطفة الخاصة وذانك الانتماء الموروث والإلف الوثيق قد تحجب عنا الملامح الحقيقية للغة ، وتحول بيننا وبين رؤية موضوعية محددة لبنائها . فلعل هذه المحاولة الدراسية تكون ذات نفع في تجديد احساسنا باللغة والمضمون الحضاري الذي تصوره ، وهي ايضا ، من وجه ما ، التفات الى الدور المقابل الذي تلعبه اللغة في بناء جديد للحياة وصياغة جديدة للفكر .

هـ ـ لامدح ولا قدح

أن هذه المقارنة بين الفصحى ولهجاتها في اطار الظاهرة النحوية لم يُقْصَد بها الى مدح الفصحى او تحسينها ، ولم يقصد بها، كذلك الى القدح في الفصحى او تقبيحها، وانما هي محاولة موضوعية خالصة لالقاء الضوء على ظواهر لغوية متعاصرة حَيَّ بعضها وساد وأهْمِل بعضها فمات او كاد . وعسى ان يتاح لي او لغيري في بحوث تالية تقوم على مزيد من الاستقصاء والتتبع، ان يصل الى تحديد العوامل الخارجية والذاتية التي غلّبت صورة لظاهرة نحوية ما في لهجة او مجموعة من اللهجات على صورة اخرى لتلك الظاهرة في لهجة او مجموعة اخرى من اللهجات .

و — توجيه في تيسير النحو

أن تيسير قواعد النحو لا يتم بتجريد هذه القواعد، وتَنخّلها واختصارها، واخضاعها لقوالب محدودة لها صفة الاطراد المطلق ، والا فان هذا ليس شأن الفصحى ، كما تبين لنا ، فقد حيَّت وراجت ، في الاستعمال ، قواعد قائمة على التنوع والتذبيلات الشاذة . وأهملت وسقطت من الاستعمال قواعد ذات وجه واحد او فروع منسجمة .

ولعل سبيل التيسير اذن، هي ان تأخذ القواعد مكانها التلقائي من اعمال أدبيّة تعبر عن مضامين الحياة المعاصرة وتستقطب هموم المتعلم وقضاياه ، ذلك ان الصور التي اتخذتها هذه الظواهر الخاصة المتقدمة ، في بناء اللغة العربية الفصحى ، وهي صور ألفْناها وتعلقنا بها ، واحسسنا انها تمثل ركنا في علاقتنا النفسيّة الخاصّة مع اللغة انما تحقق لها هذا من خلال حياتها في صورة التعبير من نصوص تراث حضاري مزدهر .

وعلى هذا النحو يتاح لابناء اللغة ان يكتسبوها اكتسابا طبيعيا تلقائيا من خلال اقبالهم على التفاعل بمضامين تمثل اهتمامات مشتركة فيما بينهم ، تكون الفصحى صورة البيان عنها.

وحين توضع قواعد اللهجة المحلية في احدى البيئات ،ويتاح لابناء تلك البيئة ان يطلعوا على اصول القواعد التي تنتظمها لهجتهم وفروعها ،وهي القواعد التي كانوا يلتزمونها في تلقائية مواتية مكتسبة ، يفجأون بركام هائل من الاحكام والتذبيلات يكون مجالا غنيا للدراسة ، وقد يكون ، كذلك ، مجالا محيرا للمتعلم المتلقى . فمسألة اليسر والصعوبة . ان صح هذا المثال هي في طريقة الاكتساب .

وايضا ، لو عدنا الى واحدة من هذه الأمثلة السابقة التي احصيت ، فعدلنا فيها عن الصورة الفصحى الى صورتها في اللهجة المعينة مؤثرين هذه الصورة الاخيرة لاطرادها وانسجامها لأصبح موضع استعمالها في تراثنا الفصيح المكتوب موضعا ملبساً ومشكلة تعليمية جديدة ،

وذلك كأن نختار لهجة ربيعة في الوقف على المنصوب المنون بالسكون ، فان هذا الاختيار سيجعل الوقف على المنصوب المنون ، بالألف ، ظاهرة غريبة حين تعرض لنا في نصوص الجاحظ وابي العلاء، ويجعل الألف التى كانت تلحقه في الكتابة بقية أثرية تستوقف الدارس لتفسيرها ،

او نختار مذهب اهل الحجاز في إلزام هاء الضمير حركة واحدة ، فان هذا الاختيار سيطرح على الناس معاناة غير سائغة في تحويل السنتهم للنطق بمثل هاتين الجملتين :

ليس بِهِ بأس

ليس لديْهِ مخرج

على هذا النحو :

ليس به (بهو) بأس

ليس لديه (لديهو) مخرج

ز ــ القواعد المشتركة والقواعد الخاصة

أن عناية كتب النحو بتسجيل هذه الظواهر اللهجية الخاصة واعتبارها جزء من بناء اللغة مع تصنيفها في اكثر الاحيان في المرتبة الثانية ، ثم ما نجد من عروض هــذه الظواهر في الاستعمال (القراءات والاحاديث والشعر ولغة الكتابة) على نطاق محدود ، خلال القرون المتطاولة من حياة اللغة ، ذلك كله يشير الى ان بناء العربية كان يقوم على مركزية تتمثل في جمهرة القواعد المشتركة ، ولكنه كان ، ايضا ، يتيح للامركزية سبيلا في هذه الطائفة من القواعد التي يجد لها تأويلا في احكام القياس او مواد السماع .

ح ــ وجود اللهجات الخاصة أتوسعة هو وتيسير أم تشعيب وتصعيب

وهكذا ظلت اللهجات ، وما فيها من هذه السمات الخاصة ، مركبا للتأويل والتسويغ يقتعده النحويون في خلافهــم الداخلي ، ويتكىء عليه الشعراء والكتــاب في خلافهم مع النحويين الذين أولعوا بتتبع سقطاتهم ولحونهم .

وكأن هذا اصبح تقليدا متوارثا . فأصبحنا نجد من الدارسين المحدثين من يصطنعه في الاعتذار عن المخالفات اللغوية المستنكرة والاقوال الضعيفة المستهجنة . ولكن هذا التأويل أداة حاضرة مسعفة في ايدي من يعلمون . وقد خُيِّــل لجمهرة المثقفين من ابناء العربية ، من خــلال ما رأوا من استغلال المتخصصين لهذه الأداة قديما وحديثا ، ان كل وجه في الظاهرة النحوية جائز ، لأن له ــ لا بدّ ــ مركب تأويل .

وقد يبدو لنا ، حينا ، أن الإغضاء على هذه الطريقة عنـــد المتخصصين يكون اقرب الى التيسير على الناس في استعمال الفصحى ، ويهوّن عليهم امر العلاقة بين الفصحى والعامية اذ يجدون ان كثيرا من الاتجاهات اللغوية العامية لها اصول في هذه اللهجات .

ولكنه يبدو لنا ايضا ان تأويل المتخصصين ، على هذا الصعيد انما هو اداة خصوصية محدودة بفئة من الناس ، وأن الوجوه التي يذهبون اليها في التأويل هي اقرب الى التنصل والاعتذار ، ناهيك بأنهم هم انفسهم وبأن جمهرة الناس لا يسيغون هذا التأويل القائم على اسس تاريخية نظرية محضة ، لانهم يجدون ، في انفسهم ،ان مظاهر النشاط اللغوي الموروث والمعاصر الذي صاغ لهم لغتهم ، من الناحية العملية ، لايكاد يعترف بهذه الظواهر الخاصة ولايكاد يجري بها .

ولهذا كله تظل اللهجات الخاصة ، من وجهة نظر عامة في تيسير تعليم اللغة لابنائها — بعد أن لم تَعُد سليقة فيهم — تظل هذه اللهجات مصدر تشعيب يتوزع له المتعلم ، وعبئـــا ثقيلا ينوء به . وتظل مادة للدراسة النحوية التاريخية ، وحسب .

المصادر والمراجع

١ — اسرار العربية لابن الانباري ، بتحقيق محمد بهجة البيطار. دمشق ١٣٧٧ — ١٩٥٧

٢ — اصلاح المنطق لابن السكيت ، بتحقيق احمد شاكر وعبد الســلام هارون . دار المعارف بمصر ١٣٧٥ — ١٩٥٦

٣ — اصـــول النحو لابن السراج ، مخطوط بالمتحف البريطاني رقمه OR 2808

٤ — الاطلس التاريخي للعالم الاسلامي في العصور الوسطى . وضعه عبد المنعـــم ماجد وعلي البنا . دار الفكر العربي (بلا تاريخ)

٥ — الاقتراح للسيوطي . حيدر اباد ١٣٥٩

٦ — اوضح المسالك لابن هشام . نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد ، ١٣٧٥ — ١٩٥٦

٧ — تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، بتحقيق محمد كامل بركات .دار الكاتب العربي القاهرة ١٣٨٧ — ١٩٦٧

٨ ـ جمهرة انساب العرب لابن حزم ، بتحقيق عبد السلام هارون. دار المعارف بمصر ١٣٨٢ ـ ١٩٦٢.

٩ ـ حاشية الخضري على ابن عقيل . مكتبة مصطفى البابي الحلبي القاهرة ١٣٥٩ ـ ١٩٤٠.

١٠ ـ حاشية الصبان على الأشمـــوني . دار احياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي)

١١ ـ الخصائص لابن جني ، بتحقيق محمد علي النجار . دار الكتب المصرية ١٣٧١ ـ ١٣٧٦ ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦ .

١٢ ـ شرح الأشمـــوني ،نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الكتاب العربي بيروت ١٣٧٥ ـ ١٩٥٥ .

١٣ ـ شرح التصريح على التوضيح للأزهري . المطبعة الأزهرية المصرية ١٣٢٥ .

١٤ ـ شرح شافيـــة ابن الحاجب للرضي . (ومعه شرح شواهده للبغدادي) ، بتحقيق محمد نور الحسن ورفيقيه. مطبعة حجازي بالقاهرة (بلا تاريخ) .

١٥ ـ شرح شذور الذهب لابن هشام ،نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة التجارية ١٣٨٠ ـ ١٩٦٠

١٦ ـ شرح ابن عقيل ، نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية ١٣٨١ ـ ١٩٦١

١٧ ـ شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ، نشرة محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية ١٣٨١ ـ ١٩٦١ .

١٨ ـ شرح الكافية للرضي . ١٢٧٥ هـ

١٩ ـ شرح المفصل لابن يعيش. ادارة الطباعة المنيرية .

٢٠ ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، بتحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . مكتبة دار العروبة ١٣٧٦ ـ ١٩٥٧ .

٢١ ـ الصاحبي لابن فارس . المكتبة السلفية .

٢٢ ـ كتاب سيبويه . المطبعة الاميرية ببولاق ١٣١٦ هـ

٢٣ــ لسان العرب لابن منظور ، بيروت ١٣٧٦ ــ ١٩٥٦ .

٢٤ــ لغة هذيل لخليل ابراهيم العطية ، بحث بمجلة الاقلام العراقية (العــدد ١١ ــ السنة الاولى ربيع الأول ١٣٨٥ ــ ١٩٦٥)

٢٥ــ معجم فيشر (مقدمته ونموذج منه) مجمع فؤاد الأول للغة العربية (مطبعة الرسالة ١٩٥٠) .

٢٦ــ معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة . دمشق ١٩٤٩ ــ ١٣٦٨ .

٢٧ــ مغني اللبيب لابن هشام ، بتحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله . دار الفكــر الحديث ــ لبنان ١٣٨٤ ــ ١٩٦٤ .

٢٨ــ المفصل للزمخشري ، بتحقيق بروخ ، ليبزج .

٢٩ــ المقتضب للمبرد ، بتحقيق محمد عبد الخالق عضيمة . القاهرة ١٣٨٥ ــ ١٣٨٨

٣٠ــ المنصف (شرح التصريف) لابن جني ، بتحقيق ابراهيم مصطفى وعبدالله امين . القاهرة ١٣٧٣ ــ ١٣٧٩ ، ١٩٥٤ ــ ١٩٦٠

٣١ــ نهاية الأرب في معرفة انساب العرب للقلقشندي ، بتحقيق ابراهيم الابياري . القاهرة ١٩٥٩ .

٣٢ــ همع الهوامع للسيوطي . الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ .

٣٣ــ Chaim Rabin : Ancient West — Arabian , London 1951

قرأ هذه المقالة في مسوداتها ، وأعانني عليها بملاحظ قيمة استاذاي الدكتور عبد العزيز الدوري والدكتور البرت بطرس ، فلهما مني شكر لا ينفد .